مجلة الحوار الفكري ISSN: 1112-5144
مجلد: 15 عدد: 01 السنة 2020 (العدد التسلسلي 20) EISSN2600-6332

إمكانيات السياحة الوطنية في الجزائر– دراسة على ضوء القانون الجزائري

د.هيفاء رشيدة تكاري،أستاذة محاضرة صنف أ، قانون أعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية / جامعة علي لونيسي البليدة 02، haifatekarri@hotmail.com

أ.مريم عتو،أستاذة مساعدة، قانون، معهد الحقوق والعلوم السياسية المركز الجامعي عبد الله مرسلي تيبازة،
attouhouria163@gmail.com

تاريخ الاستلام:2020/01/04 تاريخ القبول.2020/07/04 تاريخ النشر: 2020/08/30

الملخص:

تعمل أغلب الدول على تطوير اقتصادها، فتركز اهتمامها على مختلف القطاعات المؤثرة في النشاط الاقتصادي، والجزائر باعتبارها واحدة من هذه الدول تجتهد للنجاح في ميدان التنمية المستدامة، خاصة بعد تدهور أسعار النفط مؤخرا ما دفع القائمين على الدولة الجزائرية إلى تشجيع قطاعات مختلفة أخرى لتكون بديلة عن المحروقات ويمكن تحقيق التوازن بفضلها من بين هذه القطاعات السياحة، وقد خصها المشرع الجزائري بمجموعة من القوانين التي تحكمها وتضبطها.

فالسياحة من الأنشطة الفعالة التي تستند عليها الكثير من الدول لتنمية اقتصادها الوطني وتنويعه حيث يعتبرها المختصين محور الاقتصاد، فهي تعد أكثر المجالات نجاحا لأنها تساهم في توفير العملات الصعبة ومناصب تشغيل اليد العاملة فيرتفع الدخل الوطني.

الجزائر تمتلك موروث سياحي ثري من تاريخ ومناظر طبيعية خلابة كالبحار والوديان و السهول والجبال والصحارى، أما عن التراث التاريخي فنجد فيها الكثير من المدن الأثرية لحضارات مختلفة تعاقبت على البلاد منها الفينيقية والبيزنطية والرومانية بالإضافة إلى الإسلامية وغيرها.

الكلمات المفتاحية: التنمية المستدامة – العملات الصعبة– الدخل الوطني – القوانين – موروث سياحي– تراث تاريخي.

Abstract:

Most countries work to develop their economy, focusing their attention on the various sectors affecting economic activity, and Algeria as one of these countries strives for success in the field of sustainable development, especially after the recent decline in oil prices, which prompted those in charge of the Algerian state to encourage other different sectors to be a substitute for Hydrocarbons can be achieved thanks to it among these sectors of tourism, and the Algerian legislator has singled out a set of laws that govern and control them.

Tourism is one of the effective activities that many countries rely on to develop and diversify its national economy, as specialists consider it the focus of the economy, as it is considered the most successful field because it contributes to providing hard currencies and employment positions, and national income rises.

Algeria possesses a rich heritage of history with stunning natural landscapes such as seas, valleys, plains, mountains and deserts. As for the historical heritage, we find in it many archeological cities of different civilizations that followed the country, including Phoenician, Byzantine, Roman, in addition to Islamic and others.

Key words: sustainable development - Hard currencies- National income – Laws – Tourist heritage - Historical heritage

مقدمة

يعرف قطاع السياحة ازدهارا وتقدما واسعا في أيامنا هذه، فقد أصبحت من أهم الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية وهي ذات مكانة هامة في اقتصاد مختلف الدول المتقدمة والنامية.

وللسياحة أهمية كبيرة فمن الناحية الاقتصادية تساهم في خلق مناصب الشغل، كما تلعب دورا في تدفق رؤوس الأموال الأجنبية، وتعمل على تحسين ميزان المدفوعات، أما من الناحية الثقافية فتعد وسيلة اتصال بين الشعوب، وتساعد على انتشار الثقافات بينها، كما أنها من الناحية السياسية تنمي العلاقات بين الدول، وتحل العديد من المشاكل السياسية، أما من الناحية الاجتماعية فتعد مطلب اجتماعي ونفسي هام من أجل استعادة الإنسان لنشاطه كما تشجع على الحد من البطالة، وتحسين المستوى المعيشي للمواطنين.

وقد عرفت السياحة والخدمات السياحية تنامي متصاعد اثر تزايد مجالات تنوعها مما جعلها تحتل المراتب المتقدمة عالميا من بين القطاعات الاقتصادية الأكثر سرعة وتطورا في العالم فهي ذات صلة وثيقة بالتنمية وتضم عددا متصاعدا من الأنماط الجديدة، جعلتها هذه وسيلة فعالة لتحقيق الازدهار في مختلف المجالات الاجتماعية والاقتصادية في أي بلد حاليا، فرقم الأعمال التجارية المحقق من النشاط السياحي ينافس صادرات النفط أو القطاع الفلاحي أو الصناعي.

هذا وتعتبر السياحة من أهم مصادر الدخل لدى الدول المختلفة، لذا تسعى الدول إلى تنمية السياحة داخلها بمختلف أنواعها لجذب المزيد من السياح من هنا تأتي أهمية هذا البحث من خلال دور السياحة المتنامي خلال السنوات الأخيرة، ومكانتها في الخطط الخماسية الاقتصادية، والأهداف الموضوعة لتحقيق التنمية والتطوير إلا أن السياحة تقوم على عدة عناصر تساهم في تطويرها وازدهارها من بينها ضرورة توفر العقار السياحي والمقومات الطبيعية وغيرها،[1] وقد قررنا دراسة هذا الموضوع لنبين دور قطاع السياحة في عملية التنمية، والتعرف للإمكانيات التي تزخر بها بلادنا في هذا المجال، وتسليط الضوء على بعض الثغرات التي تشكل عائقا أمام تطور هذا القطاع الهام في الجزائر، أخيرا الوصول لبعض التوصيات المقترحات كخلاصة في نهاية بحثنا.

لهذا اخترنا لبحثنا الإشكالية التالية: فيما تتمثل امكانيات السياحة في الجزائر؟ وما هي إمكانيات استغلالها؟ لنجيب على هذه الإشكالية اتبعنا المنهج الوصفي حيث وصفنا واقع وإمكانيات السياحة في بلادنا، وقد اخترنا الخطة التالية:

المحور الأول: السياسة التشريعية للاستثمار السياحي في الجزائر.

المحور الثاني: إمكانيات السياحة الوطنية

المحور الثالث: إمـــكانيات الاستـــغلال

[1] – قاسم الربداوي، السياحة وآفاقها المستقبلية في سلطنة عمان، مجلة جامعة دمشق–المجلد 30– العدد 1+2، سوريا، 2014، ص838.

المحور الأول: السياسة التشريعية للاستثمار السياحي في الجزائر

منذ عام 1986 أخذت الجزائر تولي اهتماما كبيرا بقطاع السياحة بالتوازي مع برنامج إعادة الهيكلة و الخوصصة التي كانت تقتصر قبل ذلك على الفنادق فقط. فبعد الأزمة الاقتصادية التي عرفتها الجزائر وجدت سياسة جديدة، تشجع فتح المجال للاستثمار الخاص الوطني و الأجنبي في القطاع السياحي.

لعبت الإصلاحات الاقتصادية دورا في كل القطاعات بما فيها قطاع السياحة الذي أصبح له رؤيا جديدة، فبعد دستور سنة 1996، اعتمدت الدولة الجزائرية مجموعة قوانين تستند لمبادئ الحرية الاقتصادية خاصة مبدأ حرية التجارة والصناعة حيث خوصص قطاع السياحة، وقد مرت هذه الفترة بمرحلتين:

- مرحلة ما قبل سنة 2003.
- مرحلة ما بعد سنة 2003.

المطلب الأول: مرحلة ما قبل سنة 2003.

في ذلك الوقت ظهرت أوضاع وقواعد جديدة كثيرة في هذه المرحلة في مجال قطاع السياحة، حيث صدر أول قانون فيها هو القانون رقم 90-05 المؤرخ في 19 فيفري 1990 الخاص بوكالات السياحة والأسفار بموجبه وضع القطاع السياحي في أيدي القطاع الخاص، وبسبب العجز الذي عرف خلال هذه المرحلة لفترة تفوق تسع "9" سنوات، قام المشرع بإصدار قوانين أخرى تواكب الانفتاح على الساحة العالمية الخارجية واقتصاد السوق فجاء القانون رقم 99-06 المؤرخ في 04 أفريل1999 الخاص بالقواعد التي تنظم نشاط وكالات السياحة والأسفار فنجد الباب الثالث منه لأول مرة تناول العلاقة التي تربط بين السائح والوكالات السياحية بعنوان عقد السياحة والأسفار ما يفهم منه أنه تم ضم السياحة في برامج الاستثمار.

هذا وقد تمت معالجة السياحة في برامج الاستثمارات من جوانب مختلفة، حيث استفادت من التسهيلات المالية والإعفاءات الجمركية والجبائية، كما تمتعت بالامتيازات المتعلقة بالاستثمار، بهذا دخلت مجال التحفيز، بعدها أصدرت الدولة مجموعة من القوانين التي نضمت السياحة وأهم هذه القوانين؛ المرسوم التشريعي رقم 93-12، الصادر في 05 أكتوبر 1993 الخاص بقانون الاستثمار، ثم قانون تطوير الاستثمار لسنة 2001، والذي سمح بانجاز مشاريع استثمارية سياحية عن طريق عقد الامتياز، ما يعني الانفتاح التام على الاستثمار الأجنبي و الاستثمار الخاص الذي يهتم بالنشاط السياحي، كما صدرت قوانين كثيرة تنظم هذا القطاع كقانون البيئة، و قانون التنمية المستدامة.

المطلب الثاني: مرحلة ما بعد سنة 2003

حددت المادة 09 من القانون 03-01 الخاص بالتنمية المستدامة للسياحة مجموعة أهداف نلخصها في تطوير الإنتاج السياحي خاصة عن طريق الاستثمار السياحي، مع التركيز على تقييم التراث السياحي الوطني موضحا أن التنمية السياحية من حيث أهدافها وغاياتها تصنف من السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة.

وقد اتخذت الدولة مجموعة من الإجراءات التشجيعية فيما يخص تهيئة وتسيير مناطق التوسع والمواقع السياحية في سبيل تطوير الاستثمار السياحي وتحسين الكفاءة التنافسية للمنتج السياحي ثم جاء قانون خاص بقطاع السياحة فنصت

المادة 20 من القانون 03-03 المؤرخ في2003.02.17 الخاص بمناطق التوسع والمواقع السياحية "يتشكل العقار السياحي القابل للبناء من الأراضي المحددة لهذا الغرض في مخطط التهيئة السياحية ويضم الأراضي التابعة للأملاك العمومية والخاصة وتلك التابعة للخواص".

كما عرف النشاط السياحي في المادة 03 /01 من نفس القانون بأنه : "كل خدمات تسويق أسفار أو استعمال منشآت سياحية بمقابل سواء شمل ذلك الإيواء أو لم يشمله"، أما المنشآت السياحية فهي كل من الفنادق، الوكالات السياحية، المطاعم السياحية وخاصة المطاعم التقليدية.

هذه المادة أعطت تصورا مختلفا عن السائد لقطاع السياحة و خصصت غلاف مالي ضخم للاستثمار فيه، فكيف لا والقطاع السياحي مصدر تنافس كبير عالميا.

وفي سبيل تشجيع الاستثمارات ولتسهيل اقتناء العقار السياحي جاء قانون المالية لعام 2011 حيث ألغى الامتياز بالمزاد العلني وفق ما جاءت به المادة 15 منه و أبقت على الامتياز بالتراضي فقط حسب قانون المالية التكميلي لعام 2011 فقد تم تقديم مختلف التسهيلات الإدارية من طرف الدولة، بالإضافة لتطوير المناطق الصناعية و توجيهها لخدمة المستثمرين.

وسبب إلغاء المشرع لقاعدة الامتياز بالمزاد العلني التي كانت تأخذ بها و في حالات خاصة بالتراضي حيث اكتفت هذه المرة بالامتياز بالتراضي فقط، هو أن المزاد العلني لم يعد وسيلة فعالة لإجراءاته الطويلة و باهضة التكاليف مما قزم إقبال المستثمرين على مناطق معينة، خاصة أصحاب المال النقدي المحدود بسبب التكلفة العالية.

تبنت الجزائر تعريف مختلف للسياحة مما استدعى تطبيق سياسة جديدة أدت لظهور نصوص قانونية وخطط إستراتيجية بموجبها أصبحت السياحة صناعة تجارية وقطاع اقتصادي مهم، ولهذا الجزائر مثل بقية الدول تحاول تطوير قطاعها السياحي في كل إقليمها، وعملت على تطويره لتوفير موارد إنتاجية و هذا ما نستشفه من القوانين المتعلقة بالسياحة[1].

المحور الثاني: إمكانيات السياحة الوطنية

تعرف التنمية السياحية المستدامة والمتوازنة بأنها تنمية يبدأ تنفيذها بعد دراسة علمية كاملة في إطار التخطيط المتكامل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئة داخل الدولة ككل أو داخل أي إقليم تتجمع فيه مقومات التنمية السياحية من عناصر جذب طبيعية وحضارية.

وتعتبر الجزائر من الدول القليلة التي تزخر بتنوع مواردها السياحية سواء الطبيعية أو الثقافية، والتي وإن استغلت على أكمل وجه وبشكل عقلاني ستصبح من القطاعات الهامة التي ستساهم في تطوير الاقتصاد الوطني واستقطاب السياح الأجانب والجزائريين.

[1] – سامية حساين، هيفاء رشيدة تكاري، التجربة الجزائرية في مجال السياحة واقع وطموح، الملتقى العلمي الدولي حول، التنمية السياحية في البلدان العربية في ظل متطلبات المنافسة الدولة – تحديات ورهانات – تونس، يومي 03 -04 مارس 2020 .

المطلب الأول: العقار السياحي والمقومات الطبيعية السياحية

المعلوم أن السياحة عملية متسلسلة نقطة البداية فيها وجود منطقة سياحية بما يتوفر فيها من مغريات وما يوجد فيها من إمكانات تستهوي السياح وتقدم لهم الخدمات الأساسية اللازمة لإقامتهم واستمتاعهم، ومن ذلك وجود عقار سياحي يتمتع بمقومات طبيعية.

الفرع الأول: العقار السياحي

يعد العقار السياحي أهم مقومات السياحة وقد خول المشرع الجزائري إلى هيئة معينة اقتناء وتهيئة وترقية وإعادة بيع أو تأجير الأراضي للمستثمرين داخل مناطق التوسع والمواقع السياحية والمتمثلة في الوكالة الوطنية [1]، وذلك باقتناء العقار السياحي إما عن طريق الشفعة أو الطريق الودي أو نزع الملكية من أجل المنفعة العامة، وكذلك التنازل عنه عن طريق البيع أو استغلاله عن الطريق عقد الامتياز.

أولا- طرق اقتناء العقار السياحي

يتشكل العقار السياحي القابل للبناء من الأراضي المحددة لهذا الغرض في مخطط التهيئة السياحية، ويضم الأراضي التابعة للأملاك الوطنية العمومية والأملاك الوطنية الخاصة، وتلك التابعة للخواص[2].

يتم اقتناء العقار السياحي إما عن طريق الشفعة أو وديا كما يجوز اتخاذ إجراء نزع الملكية من أجل المنفعة العامة.

1- اقتناء العقارات السياحية عن طريق الشفعة

حيث خول المشرع الجزائري للوكالة الوطنية لتنمية السياحة حق الشفعة على العقارات أو البناءات المنجزة في إطار هذا القانون، والمتواجدة داخل منطقة التوسع السياحي، وتكون موضوع نقل ملكية إراديا بعوض عن طريق البيع، أو بدون عوض كالهبة والوصية[3]، حيث ألزم المشرع الجزائري الخواص بإشعار الوزارة المكلفة بالسياحة عن كل بيع أو تأجير للأملاك الخاصة المتواجدة في مناطق التوسع قصد تمكين الوكالة من ممارسة حق الشفعة[4]، كما رتب المشرع الجزائري البطلان على كل عملية بيع وشراء لقطع أراض متواجدة في مناطق التوسع والمواقع السياحية خلافا لذلك[5].

2- اقتناء العقارات السياحية من طرف الوكالة الوطنية لتنمية السياحة وديا

حيث خول المشرع الجزائري لهذة الأخيرة الحق في اقتناء العقارات القابلة للبناء لدى الخواص طبقا لاتفاق ودي[6]

[1]- المادة 18 من القانون رقم 03-03 المؤرخ في 16 ذي الحجة عام 1423، الموافق 17 فبراير سنة 2003، المتعلق بمناطق التوسع والمواقع السياحية، الجريدة الرسمية رقم 11، المؤرخة في 19 فبراير سنة 2003.

[2]- المادة 20 من القانون 03-03، السالف الذكر.

[3]- المادة 21 من القانون 03-03، السالف الذكر.

[4]- المادة 28 من القانون 03-03، السالف الذكر.

[5]- المادة 46 من القانون 03-03، السالف الذكر.

[6]- المادة 22 من القانون رقم 03-03، السالف الذكر.

3- اقتناء الأراضي بناء على نزع الملكية من أجل المنفعة العامة

وذلك إذا لم تتمكن الوكالة من اقتناء العقار بالطريق الودي أو الشفعة، بناءا على طلب من الوزير المكلف بالسياحة.

ثانيا- التنازل عن العقار السياحي للمستثمرين

وذلك بأسلوبين:

1- عن طريق البيع

يتم بيع الأراضي التابعة للأملاك الوطنية الخاصة المتواجدة داخل مناطق التوسع والمواقع السياحية، والضرورية لانجاز البرامج الاستثمارية المحددة في مخطط التهيئة لانجاز التهيئة السياحية للوكالة الوطنية لتنمية السياحة طبقا لاتفاق ودي.

2- عن طريق عقد الامتياز

تبنى المشرع الجزائري سابقا فيما يتعلق بعقود الامتياز أسلوب المزاد العلني المفتوح أو المقيد أو بالتراضي[1]، ثم تراجع المشرع الجزائري عن أسلوب المزاد العلني، واعتمد على أسلوب التراضي،[2] حيث يتيح هذا الأسلوب للإدارة حرية واسعة في اختيار المتعاقد معها، غير أن حرية الإدارة في هذا المجال لا تعني الحرية المطلقة الخالية من كل قيد بل هي ملزمة باللجوء لهذا النوع من الأسلوب في الحالات التي حددها المشرع والتي تندرج ضمن اختصاصات المصلحة المتعاقدة[3]، حيث تعد إدارة أملاك الدولة عقد إداري باعتبارها موثقا في هذه الحالة، يتضمن دفتر شروط يحدد بدقة برنامج الاستثمار وكذا بنوده وشروط منح الامتياز[4]، ويتم منح هذا العقد بموجب قرار من الوالي، وذلك بناء على اقتراح لجنة المساعدة على تحديد الموقع وترقية الاستثمارات وضبط العقار على الأراضي التابعة للأملاك الخاصة للدولة والأصول الفائضة للمؤسسات العمومية والاقتصادية وكذا الأراضي التابعة للمناطق الصناعية ومناطق النشاطات.

وبناءا على اقتراح الهيئة المكلفة بتسيير المدينة الجديدة على الأراضي الواقعة داخل حدود المدينة الجديدة وبعد موافقة الوزير المكلف بتهيئة الإقليم وبعد موافقة الوكالة الوطنية لتطوير السياحة حول الأراضي التابعة لمنطقة التوسع[5].

كما يخضع كل تغيير وتوسع أو تهديم لمؤسسة فندقية أو سياحية متواجدة داخل منطقة التوسع أو موقع سياحي إلى رأي مسبق من الوزارة[6]

---

[1]- المادة 3 من الأمر 08-04 المؤرخ في 1 سبتمبر سنة 2008، يحدد شروط وكيفيات منح الامتياز على الأراضي التابعة الأملاك الخاصة للدولة والموجهة لانجاز مشاريع استثمارية، الجريدة الرسمية عدد 49، المؤرخة في 3 سبتمبر 2008.

[2]- المادة 15 من القانون 11-11 من قانون المالية التكميلي المؤرخ في 20يوليو 2012، الجريدة الرسمية عدد 40، المؤرخ في ، المعدل والمتمم للمادة 3 من الأمر 08-04 الذي يحدد شروط وكيفيات منح الامتياز على الأراضي التابعة للأملاك الخاصة والموجهة لانجاز مشاريع استثمارية..

[3]- جبار جميلة، دروس في القانون الإداري، منشورات كليك، الطبعة الأولى، 2014، ص 128.

[4]- المادة 10 من الأمر 08-04، السالف الذكر.

[5]- المادة 34 من القانون رقم 12-12 ، المؤرخ في 26 ديسمبر 2012، يتضمن قانون المالية لسنة 2013، الجريدة الرسمية عدد 72، المؤرخ في 30 ديسمبر المعدل والمتمم للمادة 5 من الأمر 08-04 الذي يحدد شروط وكيفيات منح الامتياز على الأراضي التابعة للأملاك الخاصة والموجهة لانجاز مشاريع استثمارية.

[6]- المادة 23 من القانون 03-03، السالف الذكر.

الفرع الثاني: المقومات السياحية الطبيعية

تزخر الجزائر بمقومات طبيعية تجعلها في مصاف الدول الأخرى من حيث السياحة وتبوؤها مكانة لابأس بها، ومن ذلك ما يتعلق بالمناخ وكذلك مناطق الجذب السياحي التي تتميز بالتنوع ، وهذا ما سنتناوله تباعا.

أولا- الموقع والمناخ

تقع الجزائر في وسط شمال غرب القارة الإفريقية، بين خطي طول 9° غرب غرينتش و 12° شرقه، وبين دائرتي عرض 19° و 37°، تبلغ مساحتها 2.381.741 م ويبلغ امتدادها الشمالي الجنوبي 1.900 كلم، أما امتدادها الشرقي الغربي فيتراوح بين 1.200 كلم على طول خط الساحل، و 1.800 كلم خط تندوف غدامس.

تحتل الجزائر مركزا محوريا في المغرب العربي وإفريقيا والبحر الأبيض المتوسط بفضل طابعها الجغرافي والإقتصادي ومميزاتها الاجتماعية والثقافية ووضع طبيعتها الأصلية ومواردها المتعددة.

تحيط بالجزائر عدة دول بسبب اتساع مساحتها، فمن الشرق تحدها تونس على طول 965 كلم وليبيا ب 962 كلم ومن الغرب المملكة المغربية ب 1.559 كلم والصحراء الغربية ب 42 كلم، ومن الجنوب الغربي موريتانيا ب 463 كلم ومن الجنوب مالي ب 367 كلم والنيجر ب 956 كلم، ومن الشمال البحر الأبيض المتوسط بساحل طوله 1.200 كلم.

ولموقع الجزائر أهمية إستراتيجية وخصائص حيوية تجمع بين ميزات نادرة استمدتها من موقعها المتوسط في خريطة العالم القديم، فهي جسر اتصال ومحور التقاء بين أوروبا وإفريقيا وبين المغرب العربي والشرق الأوسط وممرا حيويا للعديد من طرق الاتصال العالمية برا وبحرا وجوا[1]

تتحكم الظروف الناشئة عن تداخل الموقع بالنسبة لدرجات العرض، وتوزيع اليابسة والماء والتضاريس واتجاهاتها وارتفاعها واتساع مساحة الجزائر، في رسم الصورة المناخية العامة للبلاد، حيث تظهر ثلاث نطاقات مناخية رئيسية، لها بصمات مميزة تمتد على شكل نطاقات عرضية من الغرب إلى الشرق، ومرتبة من الشمال إلى الجنوب[2] كالآتي:

1- مناخ البحر المتوسط

يشمل المنطقة الساحلية من الشرق إلى الغرب، من تنس إلى القالة، وهو ضيق مقارنة باتساع مساحة الجزائر، طقسه معتدل ويتميز بفصلين، الأول ممطر ودافئ وطويل وهو الشتاء، والثاني جاف وحار وقصير وهو الصيف.

2- مناخ قاري

يغطي الهضاب العليا، وهو مناخ انتقالي بين المناخ المتوسطي والمناخ الصحراوي، وهنا تبدأ ملامح المناخ المتوسطي في الانحصار تدريجيا من الشمال لتفسح المجال للمناخ الجاف المتميز بالظروف القارية فالأمطار تتراوح بين 300 و 500 ملم /السنة فهي غير منتظمة والفوارق الحرارية الشهرية متطرفة، الهضاب العليا الشرقية شبه جافة مناخها قاري، وهو من النوع

[1]- سليم العمراوي، دراسة قياسية لمحددات الطلب السياحي في الجزائر للفترة (1995 - 2010)، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة المسيلة، سنة 2011 . 2012، ص 42.

[2]- خالد كواش، مقومات ومؤشرات السياحة في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي شلف، العدد 01، 2004، ص. 218 . 219.

القاري المتميز بفصل بارد طويل وأحيانا رطب، إذ يمتد من شهر أكتوبر إلى شهر ماي، حيث يسجل درجات حرارة معدومة وأحيانا سالبة في بعض المناطق، بقية الأشهر تتميز بالحرارة والجفاف بدرجات تتجاوز 30° مئوية، أما الهضاب العليا الوسطى والغربية شبه الجافة، فالأمطار فيها أقل كمية وانتظاما فلا يزيد معدل التساقط عن 400مام/سنة.

3- مناخ صحراوي

يغطي أوسع أنحاء الجزائر، أي كل المناطق جنوب جبال الأطلس الصحراوي والتي تشكل الحد الفاصل بين الشمال وجنوب البلاد، الأمطار قليلة وغير منتظمة، تقل عن 200 ملم/سنة والجو جاف، الحرارة مرتفعة، والفوارق الحرارية اليومية والفصلية مرتفعة باستثناء منطقة الهقار المتأثرة بالمناخ المداري، حيث الأمطار تسقط صيفا والحرارة أكثر اعتدالا.

ساهم تنوع المناخ في الجزائر في تنوع أنواع النباتات والمساحات الخضراء فيها حيث ينتشر في الجزائر نحو 3.300 صنف نباتي منها 640 من الأصناف النادرة عالميا[1].

ثانيا- تنوع مناطق الجذب السياحي

إن المساحة الكبيرة التي تميز الجزائر وتعدد أشكال المناخ بها، ساهمت بشكل كبير في تعدد المناطق التي تتميز بتنوع طبيعي فريد من نوعه في حوض البحر الأبيض المتوسط

1- المناطق الجبلية

تقع في الجزائر عدة سلاسل جبلية تمتد من الشرق إلى الجنوب مرورا بالوسط، وقد اكتسبت هذه التضاريس بعدا تاريخيا لما لعبته من دور أثناء ثورة التحرير الكبرى، حيث شكلت درعا واقيا وحصنا منيعا لجيش التحرير الوطني، ففي المنطقة الشرقية نجد جبال الأوراس أعلى قمة بها " شلية" وبالتحديد " رأس كلتوم" بارتفاع يبلغ 2328 م وهي تمتد من ولاية سطيف إلى غاية ولاية تبسة، أما سلسلة جرجرة فهي تغطي منطقة القبائل الكبرى بالوسط والشمال تعلوها قمة "لالا خديجة" ب 2309 م، بالإضافة إلى مرتفعات الشريعة وتيكجدة التي تعرف بمعدل تساقط الثلوج الكثيف مما يؤهلها لتطوير السياحة الجبلية التي تهتم بالرياضات الشتوية مثل التزحلق والتسلق، أما في الجنوب فنجد كتلة " الأطلس الصحراوي " بمنطقة الأهقار حيث نجد قمة " التاهات " بارتفاع مقدر ب 2918 م تعد هذه السلسلة الجبلية تحفة جبال الجزائر فقد لعبت عوامل الطبيعة من رياح وعوامل الحت في صقل هذه الكتل وترصيعها بالصخور التي طبعت عليها آثار تاريخية تدل على نمط البشرية البعيدة، وعلى بعض الحيوانات المنقرضة كالديناصورات[2] .

بالإضافة للتلال والسهول التي تمتد من الشمال و الوسط إلى غاية الشرق وأشهرها سهول " متيجة" بالوسط وتعتبر رئة الجزائر ومضخة الأوكسجين فيها، كما تشكل أرضا خصبة لإنتاج أجود أنواع الخضر والفواكه وزراعة الكروم وتتخللها الأودية

[1]- سليم العمراوي، المرجع السابق، ص 58.

[2]. يحياوي هادية، السياحة والتنمية في المغرب العربي، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 20122011، ص 68.

والمجاري المائية مما جعل معدل الخصوبة فيها يرتفع، ويمكن أن تشكل فضاء للسياحة التخييمية والتي تجذب هواة الغذاء الطبيعي الصحي والجو النقي الخالي من شوائب الحياة في المناطق العمرانية والمدن.

2- المناطق الساحلية

يمتد الساحل الجزائري على طول 1200 كم وهو بذلك من أطول السواحل الإفريقية، ويمتد من أقصى الشرق بالقالة إلى أقصى الغرب ببني صاف مع حدود المغرب الأقصى وتمتاز شواطئ الجزائر بالطبيعة الخام غير الملوثة والسبب في ذلك قلة تصنيع الشواطئ والاقتصار على عدد منخفض من الموانئ الصناعية مما يقلص خطر النفايات الصناعية، وتستقطب هذه الشواطئ عددا من السواح الوافدين بقصد التمتع بأشعة الشمس المعتدلة، أما الميزة الرئيسية الطبيعية للساحل الجزائري فهي كون جل شواطئه رملية مع وجود بعض الشواطئ الصخرية ولكنها قليلة بالمقارنة مع الشواطئ الرملية وهي تستقطب هواة سياحة الغطس والغوص في الأعماق والصيد.

3- الصحراء

وتنقسم إلى قسمين صحراء الشمال الغربي بسلاسل الأطلس المتموجة وصحراء الجنوب الشرقي بسلسلة الهقار والطاسلي، تشكل 80 % من إجمالي مساحة الدولة يتخللها العديد من الواحات المنتشرة بنخيلها الكثيفة عبر كل الولايات الصحراوية، بسكرة، ورقلة، غرداية، تمنراست، واد سوف، أدرار إليزي حيث تشكل هذه الواحات ثروة زراعية هامة في إنتاج التمور التي تصدر إلى الدول الأجنبية، إلا أن أهم ما يميز صحراء الجزائر فهي منطقة " الطاسيلي" دون منازع، فلهذه من السحر الطبيعي ما أهلها لأن تكون قبلة السواح الوافدين لمشاهدة ما يعرف بالغروب التهاتي بولاية تمنراست، وكذلك لما لسلسلة الأطلس من مميزات جمالية حيث تشكل جبالها تحفة فنية طبيعية صقلتها عوامل الحت والرياح الحاملة للرمال الذهبية، بالإضافة إلى الأحجار الصخرية التي تحمل شواهد على أزمنة غابرة من حياة الإنسان مما جعل " منظمة اليونسكو " تصنفها ضمن التراث الأثري والتاريخي للعالم[1].

ثالثا- الحظائر الوطنية والمحطات المعدنية والحدائق

ويمكن أن نبين أهم هذه الحظائر والمحطات المعدنية والحدائق التي تشكل وجهات سياحية بامتياز والمتمثلة في:

1- المحطات المعدنية

الجزائر بلد غني بطبيعته الساحرة وقدراته السياحية الهائلة والمتعددة وجل الجزائر مناظر خلابة وكذا العديد من المنابع المعدنية بخاصيتها العلاجية المؤكدة، حيث تبين حسب الدراسة التي قامت بها المؤسسة الوطنية للدراسات السياحية وجود 202 منبع للمياه المعدنية، يتركز أغلبها في شمال البلاد، ومن أهم الحمامات المعدنية حمام ريغة بعين الدفلة، حمام بوحنيفية بمعسكر، حمام قرقور بسطيف، وحمام الصالحين بالمدية.

استغلت السلطات في الجزائر المناظر الخلابة التي تحتوي عليها بعض المناطق وحولتها إلى حدائق، الغرض منها حمايتها وترقية الطلب السياحي عليها، من هذه الحدائق تمثل حديقة التسلية والترفيه ببن عكنون نموذج للطبيعة الخلابة في الجزائر،

[1]- هادية يحياوي، المرجع السابق، ص 68 . 69.

بحيث تحتوي على منطقة نباتية وحيوانية تشمل المحلية منها والإفريقية على مسافة تزيد عن 304 هكتار، وأيضا حديقة التسلية بينام والتي تقع شمال غرب الجزائر العاصمة بمساحة 500 هكتار وتتميز بتوفر العديد من الأنشطة الرياضية .

2- الحظائر الوطنية السياحية

- **الحظيرة الوطنية للقالة 78.000 هكتار**: تقع شمال الجزائر بالمحاذاة مع البحر الأبيض المتوسط، وتضم ثلاث شواطئ وثلاث محميات كما تحتوي على 50 نوعا من الطيور وأنواع من الحيوانات الأخرى.
- **حظيرة جرجرة 500.18 هكتار**: وتقع في قلب الأطلس التلي، تبعد 50 كلم عن الجزائر العاصمة، تستقر الثلوج فيها لمدة ثلاث أشهر (ديسمبر، جانفي، فيفري).
- **حظيرة غابات الأرز (ثنية الحد) 616.3 هكتار**: تبعد ثلاثة كيلوميترات عن مدينة ثنية الحد، وتقع في حافة سلسلة الونشريس وفي قلب الأطلس التلي.
- **حظيرة الطاسيلي 100 هكتار**:تتميز بمختلف النقوش والرسومات الصخرية الأثرية وهي مصنفة كتراث عالمي[1].

المطلب الثاني: المقومات الثقافية والتاريخية والدينية

إن الجذور التاريخية للجزائر ضاربة في عمق التاريخ، فقد تعاقبت عليها حضارات عديدة أشهرها الحضارة الرومانية والحضارة العثمانية زيادة على الدول التي أقيمت في هذه المنطقة مثل الدولة المرابطية، الدولة الأموية، الدولة الحمادية، فقد ترك مرور هذه الدول على المنطقة بصمات واضحة على نمط الحياة لدى المجتمعات المحلية سواء من حيث العادات والتقاليد أو من حيث العمران الذي مازال قائما لحد الساعة والتي تكتنفها مصالح الدولة المسؤولة عن قطاع الثقافة بالحماية التي تحفظها من الاندثار.

إن إحصاء المعالم التاريخية والحضارية في الجزائر، أمر غاية الصعوبة نظرا لتناثرها عبر المساحة الشاسعة للقطر الجزائري بطريقة لا تسمح باكتشافها وبالتالي تعدادها، حيث لازالت الكثير من المناطق تضم آثارا مغمورة أو معزولة يتطلب التكفل بها ميزانية باهظة[2].

نص القانون المتعلق بحماية التراث الثقافي على أنه يقصد بالتراث جميع الممتلكات الثقافية العقارية، والعقارات بالتخصيص، والمنقولة، الموجودة على أرض عقارات الأملاك الوطنية وداخلها المملوكة لأشخاص طبيعيين أو معنويين تابعين للقانون الخاص، والموجودة كذلك في الطبقات الجوفية للمياه الداخلية الإقليمية الوطنية الموروثة عن مختلف الحضارات المتعاقبة منذ عصر ما قبل التاريخ إلى يومنا هذا.

تعد جزءا من التراث الثقافي للأمة أيضا الممتلكات الثقافية غير المادية الناتجة عن تفاعلات اجتماعية وإبداعات الأفراد والجماعات عبر العصور والتي لا تزال تعرب عن نفسها منذ الأزمة الغابرة إلى يومنا هذا وتشمل الممتلكات الثقافية، الممتلكات الثقافية العقارية، والممتلكات الثقافية المنقولة والممتلكات الثقافية غير المادية[1].

[1]- سليم العمراوي، المرجع السابق، ص 59. 60.

[2]- هادية يحياوي، المرجع السابق، 69.

وحسب بعض المختصين في مجال الممتلكات الثقافية والتراث بوجه عام فإن الجزائر تتبوأ مكانة مرموقة على المستوى العالمي في ميدان المواقع الأثرية، إذ تحتوي على أكثر من أربعمائة وثلاثين (430) موقعا أثريا، من بينها سبعة 7 مواقع مصنفة ضمن التراث العالمي المحمي من طرف منظمة اليونسكو، وتتمثل هذه المواقع السبعة في الطاسلي، تيبازة، جميلة، تيمقاد، قلعة بني حماد، واد ميزاب وقصبة الجزائر.

وبسبب طول ساحلها الذي يقدر ب 1200 كلم، تملك الجزائر كذلك عدة مواقع شبه مائية وهي تعتبر تراثا وطنيا مثل موقع إجلجلي (جيجل)، موقع تقزيرت بتيزي وزو، جزيرة رشقون (عين تموشنت)، وموقع تيبازة الأثري، المصنف والمحمي عالميا كذلك.

كما يتضمن التراث الثقافي عدة أنواع منها الأرشيف الوطني، المؤلفات القديمة والمخطوطات وكذا التحف الفنية الرائعة والنادرة والمتمثلة في لوحات زيتية وغيرها[2].

كما توجد بالجزائر عدة زوايا تستقطب اهتمام الكثيرين من الذين يودون زيارتها مثل الزاوية التيجانية والزاوية العيساوية، هذا بالإضافة إلى التراث التقليدي الجزائري الذي يعد من الفنون الحرفية التي توارثها وتناقلت تقنياتها وطرق صناعتها وأشكالها بين الأجيال وتختلف وتتنوع هذه الصناعات من منطقة إلى أخرى حسب العادات والتقاليد المختلفة التي ميزت هذه الجهات، وتتمثل الصناعات في صناعة الفخار التي تتواجد خصوصا في الشمال وصناعة السلاسل في الجنوب الغربي وصناعة الحلي الفضية بمنطقة القبائل والأوراس والجنوب الجزائري، وكذلك الحلي الذهبية وصناعة الزرابي، والتطريز على القماش وصناعة النحاس في قسنطينة وتلمسان، بالإضافة إلى اللباس.

المطلب الثالث: المقومات البشرية

بلغ سكان الجزائر 34.09 مليون نسمة سنة 2007 وحسب مقياس النمو الطبيعي فإن النمو الديموغرافي يعرف تطورا إيجابيا، كما أن التوجه الظاهر هو تراجع نسبة النمو خلال الخمس وعشرون سنة الماضية، حيث انتقلت نسبة النمو من 3.14% من النصف الأول من السبعينات إلى حوالي 2.29 % سنة 2007 م.

يتميز سكان الجزائر بغلبة فئة الشباب على الفئات الأخرى وهو ما يعني إمكانية خلق سوق سياحية محلية معتبرة من خلال توفير المرافق الضرورية والتي تتناسب مع متطلبات هؤلاء الشباب واحتياجاتهم العمرية، خاصة مع تطور نصيب الفرد الجزائري السنوي من إجمالي الدخل القومي المسجل في الجزائر، والذي بلغ 4.420 دولار أمريكي حسب البنك الدولي.
حيث أن 89.69 % من سكان الجزائر تحت سن 55 سنة بما فيهم السكان الأقل من 20% في حين لا يمثل السكان الأكثر من 55 سنة أكثر من 10.31 **%** من إجمالي عدد السكان الأمر الذي يبرز الطاقات الشبانية التي تميز المجتمع الجزائري عن كثير من المجتمعات الأخرى والتي يمكن الاستفادة منها في المجال السياحي.

[1]- المادتان 2 و3 من القانون رقم 98. 04 المؤرخ في 15 يونيو سنة 1998، المتعلق بحماية التراث الثقافي، الجريدة الرسمية رقم 44.
[2]- موسى بودهان، النظام القانوني لحماية التراث الوطني، دار الهدى للطباعة والتوزيع، 2013، ص 37.

إضافة إلى تميز المجتمع الجزائري بعنصر الشباب فالأهم من ذلك هو اكتساب هؤلاء الشباب على إمكانيات ثقافية لا بأس بها، يمكن استغلالها في خلق طبقة عمالية ووعي سياحي اجتماعي من خلال خلق وتطوير مدارس ومعاهد التكوين السياحي والفندقي[1].

المبحث الثاني: إمـــكانيات الاستـــغلال

إن تنمية النشاط السياحي بحاجة إلى تعاون كافة العناصر والإمكانيات والجهود العاملة في الحقل السياحي لأن السياحة قطاع اقتصادي يضم مرافق عديدة ونشاطات اقتصادية مختلفة، لذلك فإن أي تخطيط للتنمية السياحية يجب أن يهدف إلى وضع برامج من أجل استخدام الأماكن والمناطق والموارد سياحيا، ثم تطويرها لتكون مراكز سياحية ممتازة تجذب السائحين إليها سواء أكان مباشرة أو عبر الإعلان السياحي أو غيره من مزيج الاتصال التسويقي، لأن تنمية السياحة الصناعية تحكمها عدة اعتبارات لابد من مراعاتها.

وللوصول إلى هذه الموارد تستوجب توفر إمكانيات أخرى والمتمثلة في خدمات النقل والاتصال والنقل وقدرات الاستقبال وغيرها من الخدمات التي يجب على الدولة التي تريد استقطاب السياح أن توليها العناية اللازمة.

المطلب الأول: الطاقة الإيوائية

إن المقومات المادية في مجال النشاط السياحي هي كل الوسائل التي تساهم في بناء الصناعة السياحية المحترفة والمتمثلة بشكل أساسي في المؤسسات المحورية التي توجه القطاع، حيث تتجلى هذه المؤسسات في طاقة الاستقبال وعدد الأسرة التي يتوفر عليها القطاع والتي تعد مصدرا أساسيا في السياحة.

في مطلع التسعينات عرفت الجزائر تحولات جوهرية في شتى المجالات السياسية والاقتصادية حيث زال قطب الأحادية الحزبية، كما تم التخلي عن النهج الاشتراكي الموجه والتحول نحو اقتصاد السوق الحر القائم على تقلص تدخل الدولة في التعاملات الاقتصادية وفتح المجال واسعا أمام القطاع الخاص وعززت برامج الحكومات التي تعاقبت على مؤسسات الدولة في الفترة الممتدة من 1990 . 2003 هذا الاتجاه بإصدارها توجيهات واضحة تشجع الاستثمار الخاص الوطني والأجنبي للعمل في مجال السياحة، كما صادق المجلس الشعبي الوطني يوم 2003.01.06 على مشروعي قانون للسياحة المستدامة بالجزائر وبوتيرة متباطئة أحيانا ومتوسطة أحيانا أخرى حسب تطور الأوضاع السائدة سيما الأمنية منها استمر سوءها لعشرية كاملة أتت على كل مقومات السياحة في البلد، وبصعوبة شديدة وفي سنة 2006 بلغ عدد الأسرة 84.870 سرير موزعة على 1064 مؤسسة فندقية مركزة في معظمها في الشريط الساحلي بنسبة 48 % تليه المناطق الحضرية ب 32%.

إن النتائج المحققة كانت من نصيب القطاع العام، ولم يحصل الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي على الفرص الحقيقية للعمل في هذا المجال سوى بعد تحول الجزائر نحو اقتصاد السوق وتقلص تدخل الدولة في الاستثمارات بصفة عامة، كما يبقى

[1]- سليم العمراوي، المرجع السابق، ص 62. 63.

المشكل المتعلق بتصنيف المؤسسات المنشأة والذي يشترط خضوع مؤسسات الإيواء الجزائرية إلى المعايير المعمول بها دوليا، وتبلغ نسبة المؤسسات المصنفة كفنادق بنجوم 35.44 %[1].

فطاقات الإيواء السياحي حسب نوع المنتج قد تركزت في صنفين رئيسيين من المنتجات السياحية (الحضرية والشاطئية) بأعداد كبيرة ذلك أن أغلب الفنادق تتواجد بالمدن الرئيسية شمال البلاد تليها طاقات المنتج الصحراوي في المرتبة الثالثة بالرغم من أهمية هذا النوع من المنتج السياحي الذي تراهن عليه الدولة الجزائرية لكونه يشكل دعامة السياحة الجزائرية، ولكن في العموم فإن هذه الأنواع الثلاثة الأولى تشهد تحسنا ملحوظا من حيث العدد من سنة إلى أخرى، أما طاقات الإيواء للمنتجات المناخية والمعدنية فيتضح بأنها قليلة جدا على الرغم من تنوع المنتجات السياحية المناخية والمعدنية على نطاق واسع من الوطن، وهي في تناقض شديد من سنة إلى أخرى[2].

ترتب على ذلك:

- توزيع الطاقة الإيوائية بشكل غير عادل مع تركيزها في الشريط الساحلي بنسبة 48 %.
- عدم الاهتمام بقدرة الفنادق المنجزة على تلبية حاجيات شريحة معينة من الوافدين بغرض سياحة الأعمال وسياحة المؤتمرات بسبب عدم الاستجابة لمعايير التصنيف العالمية.
- العجز المتواصل للقدرة الإيوائية في حد ذاتها والتي لا تغطي سوى 30% من احتياجات السياحة في الجزائر.

المطلب الثاني: البنية التحتية

تستوجب السياحة وجود مناطق سياحية، فبعد توفير الخدمات الأساسية للإقامة والاستمتاع تأتي وسائل النقل التي تربط المناطق بغيرها ثم مجموعة الخدمات المقدمة كحالة الطرق والأمن وغيرها، وكل هذا لا يكف لازدهار السياحة بل لابد من إعلام سياحي يستمر في حملته وخططه باستعمال جميع الوسائل الإعلامية التي من شأنها اجتذاب السياح.

الفرع الأول: مؤسسات النقل بالجزائر

اقتصرت الجزائر على شركة نقل جوية وطنية وحيدة تعود أصول إنشائها إلى الحقبة الاستعمارية سنة 1947 حينما تشكلت الشركة العامة للنقل G.G.T التي للأسباب معينة اقتصادية اندمجت مع الشركة الجوية للنقل C.A.T في شهر جوان من سنة 1953 لتكوين ما يسمى " الشركة الجوية الجزائرية العامة للنقل" التي تنامى نشاطها ببط إلى غاية 1955 التاريخ الذي تم خلاله اكتشاف حقول النفط بصحراء الجزائر، الاكتشاف الذي دفع بسلطة المستعمر إلى التخطيط الجدي في تطوير شبكة النقل الجوية داخل المستعمرة سيما في اتجاه دول الميتروبول المهتمة بالثروة السوداء المكتشفة.

بعد الاستقلال وبالتحديد في سنة 1963 استعادت السلطات الجزائرية الشركة الجوية بنسبة 51% من رأس المال، ثم تطورت الأوضاع إلى أن ارتفعت النسبة إلى 83% سنة 1970 بفضل تحسن الأوضاع الاقتصادية وارتفاع سعر البترول إلى أن تمت استعادة الشركة بشكل كامل وشراء الأسهم الباقية التي كانت بحوزة الشركة الفرنسية والمقدرة ب 17% فاستعادت

[1]- هادية يحياوي، المرجع السابق، ص 79.

[2]- سليم العواري، المرجع السابق، ص 65. 64.

الجزائر سيادتها الكاملة على مؤسسة ملاحتها الجوية سنة 1972 واستقلت بسن سياساتها المتعلقة بهذا المجال، وقد ساهمت هذه المؤسسة بشكل فعال في امتصاص البطالة بالدولة فوظفت 6.900 عامل ضمن أسطول جوي مقدر ب 66 قطعة طيران.

لقد خضعت شركة الخطوط الجوية الجزائرية للسياسات المعتمدة في إطار الاقتصاد الموجه والتي نصت في هذا الإطار على احتكار الدولة لمجال النقل الجوي الذي استمر إلى غاية تحرير التعامل فيه عام 1998، مما سمح للمتعاملين الخواص الاستثمار في هذا القطاع فظهرت بذلك أول محاولة للمنافسة وهي شركة الطاسيلي للطيران وشركة الخليفة للطيران التي سرعان ما جمد نشاطها لأسباب تعود إلى مخالفات قانونية واقتصادية قامت بها الشركة الخاصة، مما أعاد الوضع إلى ما كان عليه بسبب إحجام المستثمرين عن المغامرة في اقتحام هذا المجال.

وتغطي شبكة النقل الجوية الوحيدة في الجزائر 96.400 كم وتنقل ما يقارب ثلاثة ملايين مسافر سنويا على الخطوط الدولية نحو 30 وجهة عبر العالم، بالإضافة إلى ما يزيد عن 120 رحلة داخلية وخارجية منتظمة يوميا، فالجزائر تغطي 45% من السوق الخارجية التي تنطلق من الجزائر نحو 35 محطة دولية، وقد بلغ عدد المسافرين 3.5 مليون مسافر سنة 2010[1].

رغم هذه الإحصائيات التي من المفروض أن تنم عن قوة المؤسسة إلا أن الواقع يتحدث بغير هذه اللغة فالخطوط الجوية الجزائرية عرفت عجز يرجعه الاقتصاديون إلى سياسة الدولة المتعلقة بدعم تذاكر الرحلات الداخلية لفائدة الأسلاك الخاصة[2].

إن مساهمة مؤسسة النقل الجوية في نفس ظروف الخطوط الجوية الجزائرية في إنعاش القطاع السياحي أمر أقل ما يقال عليه أنه نسبي بالمقارنة مع الوضع العام الذي يفترض أن تكون عليه كل شركات النقل الجوي ، فهي تفتقر إلى الخصائص التي تتطلبها السوق الدولية الحالية في هذا المجال.

- الأسطول المستعمل لا يغطي الاحتياجات الحقيقية لسوق النقل الجوي في الجزائر وقد انخفض من 66 قطعة سنة 1983 إلى 42 قطعة في الوقت الحالي.
- الوسائل المستعملة تتطلب التجديد واستقدام أساليب صيانة حديثة تضمن الحفاظ على الأسطول المزمع امتلاكه.
- سياسة الرحلات الشاملة المعتمدة غير كافية، فهي لا تخدم سوى نمطا واحدا من السياحة وهي السياحة الدينية خلال موسمي الحج والعمرة.
- عدم العمل على ترسيخ ثقافة اقتناء التذاكر والحجوزات عبر شبكة الانترنت، حيث تميل شبابيك المؤسسة إلى استقدام الزبون إلى مقراتها.
- عدم مشاركة مختصين في التسيير الاقتصادي للخطوط الجوية الجزائرية.
- غياب العمل بطريقة المطارات المحورية فلا تملك الجزائر سوى مطارين محوريين، مطار الجزائر العاصمة و مطار وهران.

[1]- هادية يحياوي، المرجع السابق، ص 86.

[2]- هادية يحياوي، نفس المرجع، ص 87.

بالإضافة إلى الخطوط الجوية الجزائرية تتعامل مع الجزائر مجموعة من شركات الطيران من الدول الأجنبية مثل تونس، فرنسا، المملكة المغربية، ليبيا، مصر، إسبانيا، قطر السعودية ألمانيا، إيطاليا، وتركيا، فهذه الشركات تساهم في الطيران المدني الجزائري بموجب اتفاقيات تحدد شروطا تقتضي بعدم تشكيل خطر على الخطوط الجوية الوطنية.

زيادة على النقل الجوي، تستعين السوق الجزائرية للنقل بصفة عامة وسوق السياحة بشكل خاص بوسائل نقل غير جوية يتصدرها النقل البحري المشكل من 5 موانئ بحرية وهي الجزائر، وهران، الغزوات، بجاية، سكيكدة، وعنابة، وتستحوذ في مجملها على 33% من حجم حركة النقل الحاصلة في الجزائر وهي نسبة معتبرة ويعود السبب في ذلك إلى التسعيرة المطبقة والتي تعتبر أقل تكلفة من تكلفة النقل الجوي وذلك بأسطول بحري يتكون من ثلاث بواخر حديثة وكان مقرر أن يتم استكمال الأسطول بباخرتين سنة 2012 وذلك لتغطية الوجهات المنتظمة التالية.

- فرنسا نحو كل من مرسيليا، سيت، تولون.
- إسبانيا نحو أليكانت وبرشلونة.

كما يكمل وسيلتي النقل السابقتين، وسيلة النقل البري بنوعيه الطرق البرية والسكك الحديدية حيث تمتد شبكة الطرقات في الجزائر على طول 109.452 كم موزعة على كافة التراب الوطني، بينما لا تغطي السكك الحديدية سوى 4500 كم من ضمن شبكة النقل الوطنية ب: 200 محطة مركزة أغلبها في الشمال، وتجدر الإشارة إلى أن الجزائر تشهد تطورا ملحوظا في مجال النقل البري المتعلق خاصة بمنشآت الطرق عبر تحقيق مشاريع ضخمة الطريق السيار شرق ـ غرب الذي يمتد على طول 3200 كم، طريق الساحل والطريق السريع للهضاب العليا التي تسهل بالتأكيد تحقيق بنية تحتية صلبة للنشاط السياحي بالجزائر الذي يعتمد في الوقت الحالي بشكل كبير على السياحة الوافدة من الحدود البرية "تونس"، السياحة التي تتطلب تطوير المنشآت الطرقية من حيث طول الشبكة ونوعها فالأفضلية للطرق الوطنية التي تتسم بالتغطية الجيدة والتعبيد الحديث والسعة المنطقية.

سجلت مؤسسات النقل الجزائرية بمختلف أنواعها تدفقا للمسافرين موزع بطريقة غير متوازنة، حيث تجنح الكفة لصالح الخطوط الجوية الجزائرية بشكل صريح حيث تسجل مضاعفة ارتيادها خلال 12 سنة فقط، مع ملاحظة ارتفاع اللجوء إلى النقل البحري بشكل محسوس[1].

الفرع الثاني: وسائل الإعلام والاتصال

ليست السياحة الناجحة في إقامة الفنادق الفخمة وتهيئة الظروف المريحة، بل السياحة الناجحة هي التي تستند إلى إعلام مدروس ومبرمج يكون الضرورة الملحة التي لا يمكن الاستغناء عنها، فعرف "البكري" الإعلام السياحي بأنه " مخاطبة الجمهور داخل البلاد وخارجها مخاطبة موضوعية عقلية مستخدما عوامل الجذب والتشويق في تقديم المنتج السياحي بقصد

[1] – هادية يحياوي، نفس المرجع، ص89.

إقناع الجمهور وإثارة اهتمامه بالسياحة وفوائدها للفرد والدولة، وتشجيعه على التعرف على المغريات السياحية ونشر الوعي السياحي وحسن معاملة السائحين "[1]

تعرف الساحة الجزائرية تنوعا كبيرا إذ تزخر بحوالي 30 يومية وأكثر من 400 نشرية أسبوعية أو شهرية، وتحظى الصحافة الخاصة بحصة الأسد ضمن الصحافة المكتوبة، علما بأن هذا القطاع يشهد سحب يوميا ما مجموعه 02 مليون نسخة صحفية، وتتوفر الساحة الإعلامية في الجزائر على أهم عناوين الصحافة الأجنبية الناطقة بالعربية والفرنسية.

كما أن شبكة الهاتف الثابت والنقال تغطي كافة التراب الوطني، وفي هذا الصدد بلغ عدد الخطوط الهاتفية الثابتة 5.4 مليون خط عام 2008، وعدد خطوط الهاتف النقال 24 مليون خط خلال سنة 2009 بينما كان لا يتجاوز 600 ألف خط خلال سنة 2001.

يعتبر الانترنت أحدث وسائل الاتصال وعلى الرغم من التأخر الملحوظ الذي تسجله الجزائر في عدد المستعملين 4,5 مليون مستعمل فقط، إلا أنها تسعى إلى تطوير هذا القطاع[2].

لما كان الإعلام آلية من آليات العولمة ومرآتها العاكسة والأداة الأنسب لترويج أفكارها ومبادئها خاصة بعد توظيفه للتكنولوجيا الحديثة ليصبح واحدا من أهم الأسلحة التي تستخدمها الدول للتأثير على الأفراد والمجتمعات ولترويج قيم وأساليب الحياة، أصبحت حاجة السياحة للنشاط الإعلامي جزءا لا يتجزأ من صناعة السياحة نفسها إذ تعتبر عنصرا مهما لتحقيق أهدافها وتنميتها على الوجه المأمول ويظهر ذلك في تحقيق الوعي بأهمية السياحة في المجتمع وتشكيل الثقافة السياحية لدى أفراده، بما في ذلك طريق التعامل مع السائح والبيئة إضافة إلى المساهمة في تسويق السياحة.

ساهمت الثورة الاتصالية في العصر الحديث في إحداث نقلة نوعية في تطور ظاهرة السياحة وشيوعها لدى مختلف الطبقات والفئات، ويشكل تطور وسائل الاتصال بالإضافة إلى اختراع وسائل النقل أهم أسباب انتقال السياحة من مرحلة البدائية واقتصارها على طبقات الأغنياء إلى مرحلة متقدمة تتسم بالشيوع[3].

الفرع الثالث: الطاقة بأنواعها

تصل تغطية الدولة فيما يخص الطاقة الكهربائية إلى 95% بما يعادل 160.000 كلم خط، بفضل إنتاج حقيقي يعادل 8.502 ميقاوات، حيث يستفيد من خدمات الشبكة الكهربائية التي تشرف عليها مؤسسة سونلغاز حوالي 5 ملايين عائلة، أما فيما يخص الغاز الطبيعي فإن 35% من مناطق الوطن مربوطة بشبكة التوزيع وكذلك يهدف المخطط المسطر من قبل الحكومة ما بين 2005 إلى 2009 لربط 500.000 عائلة أخرى[4].

[1]- عطوي نعيمة، عولمة الإعلام والصورة السياحية انتصار أم وهم،الملتقى الوطني حول التنمية السياحية وعلاقتها بالتنمية المحلية المجتمعية بالجزائر، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة الطارف، 5 و6 ماي 2014 ص4.

[2]- سليم العواري، المرجع السابق، ص 67.

[3]- عطوي نعيمة، المرجع السابق، ص4.

[4]. سليم العواري، المرجع السابق، ص 67.

المطلب الثالث: تسيير القطاع السياحي في الجزائر

يستند العمل السياحي في الجزائر إلى تنظيم على المستويين: الوطني والمحلي بالإضافة إلى التأطير عن طريق المتعاملين مع القطاع والحركات الجمعوية.

الفرع الأول: التسيير على المستوى المركزي

لم تعرف السياحة في الجزائر استقرارا من حيث الهيكلة، فقد عرف القطاع وصاية عدة وزارات، الثقافة، الصناعة، الصناعات المتوسطة والخفيفة، البيئة و وتهيئة الإقليم.

ونظرا لتنامي الاهتمام بالاقتصاد السياحي على الصعيد العالمي وتأثر الجزائر بهذا الاهتمام كان لزاما عليها أن ترسخ تنظيما يسمح للقطاع بمواكبة حركية هذا المجال وأن يسمح بتوفير فعالية مرتفعة من خلال تزويد هذا التنظيم بإطار قانوني يضمن التحكم والتصرف السليم، وتتبع الجزائر إطارا تنظيميا توجد في ذروته وزارة السياحة والصناعات التقليدية والسياحية الذي ألحقت به بموجب المرسوم رقم 10/254 المؤرخ في 2010.10.20 بعد أن كانت وصايتها تحت وزارة مستقلة، ويعلل هذا الإجراء بقوة العلاقة التي تربط بين السياحة والصناعات التقليدية والشكل الحديث للسياحة والذي لا يعترف بالفصل بينهما، كما تعتبر الصناعات التقليدية القاعدة الأساسية والمحور المركزي للنشاط السياحي المحترف.

تنسق السلطة المركزية للسياحة مع تنظيمات وطنية فاعلة في نفس المجال مجسدة في المؤسسات التالية:

- الديوان الوطني للسياحة ويهتم بترقية المؤسسات السياحية حيث أنه مكلف ب: تصور وتنفيذ الترقية السياحية والترويج للعلاقات العامة.
- مؤسسات التكوين وتتمثل في ثلاث مؤسسات رئيسية، المعهد الوطني للتقنيات الفندقية والسياحية، المدرسة الوطنية العليا للسياحة ومركز الفندقة والسياحة.
- الوكالة الوطنية للسياحة: تضطلع بتسيير مناطق التوسع السياحي، إنجاز الدراسات السياحية للمواقع المراد استغلالها في النشاط السياحي، التعامل مع المرقين فيما يخص منح العقارات، بيعها أو تأجيرها.
- شركة تسيير مساهمات الدولة عن طريق ثلاث أجهزة: الديوان الوطني للأنشطة السياحية، مؤسسة التسيير السياحي ومؤسسة التسيير الفندقي.
- شركات السياحة الخاصة والجمعيات السياحية وتمثلان القطاع الخاص من خلال التكتل في اتحادات وطنية وهي: الاتحادية الوطنية لوكالات السفر، الاتحادية الوطنية لدواوين السياحة المحلية، الاتحادية الوطنية للفندقيين، جمعية المرشدين السياحيين وجمعية المرشدين السياحيين وجمعية حماية المواقع السياحية والحظائر الطبيعية.

إن شكل التنظيم المؤسساتي الإداري المعتمد بالجزائر ينم عن محاولة تحقيق توازن بين الفاعلين في هذا المجال من حيث تنويع شبابيك التعامل حسب طبيعة النشاط مما يوحي تحقيق كفاية إنتاجية عالية، إلا أن الواقع يتحدث عن انطباعات

مغايرة لهذا الإيحاء، حيث تعرف مشاريع الاستثمارات المسجلة، عراقيل بيروقراطية متنوعة بسبب عدم توحيد الشباك وعدم تمتع المؤسسات التنظيمية السالفة الذكر لصلاحيات حقيقية تؤمن المرونة والفعالية المطلوبتان لتسيير القطاع[1].

الفرع الثاني: التسيير على المستوى المحلي

هو امتداد للتنظيم على المستوى الوطني، حيث توجد على مستوى كل ولاية مديرية للسياحة محدثة بموجب مرسوم تنفيذي يحدد هياكل ويكلفها بالمهام التالية:

- رقابة ومتابعة المؤسسات الفندقية الواقعة بإقليم ولايتها من خلال عمليات التفتيش والمعاينة وفرض تقارير إحصائية تقدمها المؤسسات الفندقية دوريا.
- ترقية الاستثمار بخلق جو مناسب ومحفز عن طريق توفير المعلومات وممارسة سياسة الجذب السياحي بدعائم إشهارية واتصالية لتسويق المقومات المتوفرة محليا.
- متابعة المشاريع الاستثمارية المسجلة وإعداد دفاتر الشروط الخاصة بها وتوفير كافة التسهيلات التي ينص عليها القانون الساري المفعول به في هذا المجال.
- تشارك مديريات السياحة الولائية في هدفها المتمثل في ترقية القطاع السياحي دواوين السياحة المحلية والجمعيات المحلية التي تساهم في الإعلام والترقية وتسويق المنتج السياحي المحلي وتنظيم التظاهرات الموسمية والمهرجانات[2].

خاتمة

مما سبق نصل إلى مجموعة من النتائج نلخصها و نقول أن قطاع السياحة في الجزائر عرف ضعفا كبيرا مقارنة مع دول أقل إمكانيات منها، بالرغم من امتلاكها لمناطق خلابة وشريط ساحلي مميز وتنوع مناخي يسمح باستمرار السياحة على مدار السنة وبصحراء صنفت من أجمل صحاري العالم، بالإضافة إلى ما تزخر به من موروث ثقافي وتنوع التقاليد وموقعها المتميز حيث تتوسط المغرب العربي الكبير وتجاورها سبعة دول وهي تقابل القارة الأوربية، فبهذا الثراء الذي تملكه يجعلها تتصدر الدول العربية سياحيا إلا أنها تتذيل هذه الدول.

لا أحد ينكر أن ما مرت به الجزائر من تدهور أمني في سنوات التسعينات، والذي كان له الأثر البالغ على كل الأصعدة ومن ذلك القطاع السياحي، باعتبار الأمن هو مؤشر أساسي لازدهار القطاع السياحي، ولكن هذا لا يعني أنه هو المؤثر الوحيد الذي يؤثر على القطاع السياحي، وإنما هناك مؤشرات أخرى تؤثر على هذا القطاع.

كذلك نستخلص أن مزايا تطوير القطاع السياحي كثيرة فهو يعمل على خلق اليد العاملة العادية أو الفنية وبدوره يساهم في تقليص البطالة...، ويعمل على جلب العملة الصعبة وينشر الثقافة الجزائرية محليا ودوليا، وعموما يساهم في تقوية الاقتصاد وتنميته بل وتطويره، وعليه يجب العمل على القضاء على المشاكل والعراقيل التي تحول دون تحقيق ذلك وأن المرحلة الراهنة

[1]- هادية يحياوي، السياحة والتنمية بالجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2003.2002، ص 41. 45.

[2]- هادية يحياوي، يحياوي هادية ، السياحة والتنمية في المغرب العربي، ص 20.

تتميز بالاستقرار، وعودة استتباب الأمن كفيلة بإعادة الاعتبار لهذا القطاع، والوصول به إلى مصاف القطاعات السياحية في البلدان الأخرى، وخاصةً البلدان الشقيقة التي لا تقل عنها شانًا في الإمكانيات السياحية.

نظرا لما تمر به بعض الدول العربية من مشاكل أثرت سلبا على قطاعها السياحي، ومن ذلك دول الجوار فعلى الجزائر أن تعمد إلى استقطاب السياح وذلك من خلال مجموعة من الاقتراحات نلخصها فيما يلي:

- توفير شبكة من الفنادق المناسبة والمطابقة للمعايير العالمية، ذلك أن أغلب الفنادق تفتقد إلى التصنيف، ومواكبتها من ناحية الأسعار لذوي الدخل المحدود، فالسياحة لم تعد مقتصرة على الأغنياء فقط.
- تكوين يد عاملة مؤهلة التي يحتاجها القطاع السياحي من خلال تطوير مدارس التكوين.
- المحافظة على المواقع السياحية باختلاف أنواعها باعتبارها مناطق جذب السياح.
- استعمال الإعلام في الترويج للسياحة بطريقة مقنعة ومدروسة.
- إجراء دراسة شاملة للتأكد من الجدوى الاقتصادية للاستثمارات السياحية المقترحة.
- تحديد المشاكل التي قد تعترض تنمية الصناعة السياحية ثم وضع خطط بديلة.
- دراسة السوق السياحية المحلية، من أجل معرفة نوعية السياح الوافدين، والوقوف على احتياجاتهم للسعي لتوفيرها.
- المحافظة على البيئة من أجل تحقيق تنمية سياحية مستدامة وذلك من خلال المحافظة على النظافة و الآثار وعوامل الجذب السياحي، مما يرغب السائح في العودة مجددا.
- العمل على توعية الأشخاص بأهمية هذا القطاع والعمل على تطويره من خلال حسن التعامل مع السائح.
- تشجيع السياحة الداخلية فالملاحظ توجه الجزائريين إلى دول عربية أخرى مع العلم أن معظمهم لم يزر ولايات الوطن التي تزخر بموروث سياحي أقر به البعيد قبل القريب.

قائمة المراجع:

الكتب والمصادر:

1- جبار جميلة، دروس في القانون الإداري، منشورات كليك، الطبعة الأولى، 2014.

2- موسى بودهان، النظام القانوني لحماية التراث الوطني، دار الهدى للطباعة والتوزيع، 2013.

الرسائل والمذكرات:

* الاطروحات:

- يحياوي هادية، السياحة والتنمية في المغرب العربي، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2011- 2012.

* المذكرات:

1- سليم العمراوي، دراسة قياسية لمحددات الطلب السياحي في الجزائر للفترة (1995 - 2010)، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة المسيلة، سنة 2011- 2012.

2- هادية يحياوي، السياحة والتنمية بالجزائر، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2002- 2003.

المقالات:

- خالد كواش، مقومات ومؤشرات السياحة في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي شلف، العدد 01، 2004.

مداخلات الملتقيات:

1- سامية حساين، هيفاء رشيدة تكاري، التجربة الجزائرية في مجال السياحة واقع وطموح، الملتقى العلمي الدولي حول، التنمية السياحية في البلدان العربية في ظل متطلبات المنافسة الدولة – تحديات ورهانات – تونس، يومي 03 -04 مارس 2020

2- عطوي نعيمة، عولمة الإعلام والصورة السياحية انتصار أم وهم،الملتقى الوطني حول التنمية السياحية وعلاقتها بالتنمية المحلية المجتمعية بالجزائر، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة الطارف، 5 و6 ماي 2014.

القوانين

1- الأمر 08-04 المؤرخ في 1 سبتمبر سنة 2008، يحدد شروط وكيفيات منح الامتياز على الأراضي التابعة الأملاك الخاصة للدولة والموجهة لانجاز مشاريع استثمارية، الجريدة الرسمية عدد 49، المؤرخة في 3 سبتمبر .2008

2- القانون رقم 98. 04 المؤرخ في 15 يونيو سنة 1998، المتعلق بحماية التراث الثقافي، الجريدة الرسمية رقم 44..

3- القانون رقم 03-03 المؤرخ في 16 ذي الحجة عام 1423، الموافق 17 فبراير سنة 2003، المتعلق بمناطق التوسع والمواقع السياحية، الجريدة الرسمية رقم 11، المؤرخة في 19 فبراير سنة .2003

4- قانون المالية التكميلي رقم 11-11 المؤرخ في 20 يوليو 2012، الجريدة الرسمية عدد 40، المعدل والمتمم للمادة 3 من الأمر 08-04 الذي يحدد شروط وكيفيات منح الامتياز على الأراضي التابعة للأملاك الخاصة والموجهة لانجاز مشاريع استثمارية.

[5]- القانون رقم 12-12 ، المؤرخ في 26 ديسمبر 2012، يتضمن قانون المالية لسنة 2013، الجريدة الرسمية عدد 72، المؤرخ في 30 ديسمبر المعدل والمتمم للمادة 5 من الأمر 08-04 الذي يحدد شروط وكيفيات منح الامتياز على الأراضي التابعة للأملاك الخاصة والموجهة لانجاز مشاريع استثمارية.